

تاريخ القبول: 2021/06/22

تاريخ الإرسال: 2020/11/27

تاريخ النشر: 2021/11/04

مكانة وقيمة علم الاجتماع في الجزائر

The place and value of sociology in Algeria

الدكتور بالخير محمد

المركز الجامعي تمنراست - الجزائر

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على مكانة علم الاجتماع في الجزائر والقيمة العلمية والمجتمعية التي هو عليها والمطلوب منه أيضا بلوغها، ومعرفة الإنتاج المعرفي لعلم الاجتماع ومن هم المنتسبين له عبر المسار الجامعي من الطلبة، ومدى توسيع تخصصاته لتعبر عن آمال المجتمعات وتطلعاتها أو الانشغالات والمشاكل الاجتماعية، وضبط التكوين الجامعي والبحثي لعلم الاجتماع في السنوات الأخيرة بالجزائر بعد تطبيق نظام (L.M.D).

وأهم ما توصلت إليه هذه الدراسة إن علم الاجتماع متواجد في الجامعة الجزائرية منذ بواكر التخصصات من مرحلة الاستعمار وما بعده في الثمانينات القرن الماضي قبل التعريب في الجزائر وبعده، ولكن لا يزال يتراوح دون المستوى المجتمعي الذي ينبغي الاضطلاع به إن على مستوى الجامعة أو على مستوى المجتمع الجزائري، سيما بعد الأحداث التي باتت تعرف بالربيع العربي، وما أعقبه في الجزائر حراك الشعب المصادف لـ 22 فبراير 2019، لذلك بإمكان علم الاجتماع والبحث السوسيولوجي في الجزائر أن يضطلع بتناول المواضيع الاجتماعية والتحول الحاصل في المجتمع الجزائري نتيجة الوعي المتراكم والتحرر من عقدة الخوف.

الكلمات المفتاحية: مكانة، قيمة، علم الاجتماع

Resumé:

Cette étude vise à déterminer la position de la sociologie en Algérie et la valeur scientifique et sociétale qu'elle a et est requise d'elle aussi pour y parvenir, Et la connaissance de la production cognitive de la sociologie et des étudiants qui y sont affiliés à travers le parcours universitaire, et l'étendue de l'élargissement de ses spécialisations pour exprimer les espoirs et les aspirations des sociétés ou préoccupations et problèmes sociaux, et la maîtrise de la formation universitaire et de recherche en sociologie ces dernières années en Algérie après l'application du système (L.M.D).

Le résultat le plus important de cette étude est que la sociologie est présente dans l'Université algérienne depuis les premières disciplines de la phase coloniale et après dans les années quatre-vingt du siècle dernier avant et après l'arabisation en Algérie, mais elle se situe toujours en dessous du niveau sociétal qui devrait être entrepris soit au niveau universitaire soit au niveau communautaire. Algérien, en particulier après les événements qui sont devenus connus sous le nom de printemps arabe, et ce qui a suivi en Algérie dans le mouvement populaire qui s'est produit le 22 février 2019, afin que la sociologie et la recherche sociologique en Algérie puissent entreprendre pour aborder les problèmes sociaux et la transformation de la société algérienne en raison de la prise de conscience accumulée et de la libération du complexe de la peur.

مقدمة:

يعد علم الاجتماع من العلوم الحديثة ذات النفع والقيمة العلمية والعملية في المجتمعات المعاصرة، وفي العديد من البلدان أعطي الاهتمام لعلم الاجتماع أين كان له دور أساس انعكس على استقرار مجتمعاتهم، وأصبحت له الريادة من بين

العلوم الأخرى، فأسهمت المعالجات السوسيولوجية في حل المشكلات والأزمات الاجتماعية وقدمت حلول للأحداث اليومية.

كما تبوأ علم الاجتماع مكانة مرموقة في الجامعات الغربية وبأوروبا وفي العديد من الجامعات العربية، إذ استطاع أن يسهم في إعداد المورد البشري الذي تحتاجه مراكز البحث وهيئات التدريس الأكاديمي، كما خرج النخب والإطارات التي تتطلبها المؤسسات المختلفة وأسهم في صناعة القرار في المؤسسات العليا والشركات داخل البلدان وخارجها، وانطلاقا مما سبق يمكن صياغة الإشكالية التي تعالجها هذه الدراسة في التساؤل الأساسي التالي:

ما حاجة المجتمع الجزائري والجامعة لعلم الاجتماع؟ ومتى بدأ الاهتمام به؟ ومن هم المنتمون للعمل السوسيولوجي في الجزائر وما إنتاجهم المعرفي؟

وما هي العوائق التي تحول دون الارتقاء بعلم الاجتماع لا سيما ما بعد العشرية الدموية ليكون له دور ريادي كعلم يساهم في إيجاد الحلول وفي الدراسات المستقبلية؟

وبغية الإجابة عن الإشكالية المطروحة وتحقيق أهداف الدراسة تمت هيكلة الدراسة الى ثلاث نقاط نشأة وتطور السوسيولوجيا في الجزائر، والنقطة الثانية لتعريف على واقع البحث والإنتاج السوسيولوجي في الجزائر، أما النقطة الثالثة الخلفية الإسلامية كبديل في فهم المجتمع الجزائري وتقويم منهاج علم الاجتماع، ثم خاتمة. ومن اجل الالمام بموضوع الدراسة التي تعد في الأساس دراسة نظرية، مونوغرافية في بعض الجوانب ولذلك اعتمدنا المنهج الوصفي والاقتراب التاريخي لتماشيه مع مثل هذه الدراسات والاعتماد على بعض دفاثر الشروط التي تعكس المقرر الدراسي الذي يعتمد من قبل الوصاية وأحيانا يعده فريق ميدان التكوين.

وتهدف الدراسة الى الاقتراب من هذا الموضوع، لا سيما في الظرف الراهن لتجدد أهمية علم الاجتماع كعلم في تقديم حلول ومقترحات للآزمات والمشاكل

اليومية، ومعرفة تموضع علم الاجتماع اليوم والدور القاصر له في حين الدور الذي يلعبه في المستقبل حينما يعتمد عليه في دراسة المجتمع وتقديم ما يراه مناسباً في الوقت المناسب، وكذلك إبراز مستوى التكوين الجامعي في تخصص علم الاجتماع النقائص والنقد لتطويره كتخصص علمي وعملي، إضافة إلى المساهمة في إعطاء فرصة ونظرة استشرافية لعلم الاجتماع في الجزائر.

1. نشأة وتطور السوسيولوجيا في الجزائر:

هناك مراحل ومحطات في مسيرة علم الاجتماع والذي عرف باسم العمران البشري مع المؤسس الأول العلامة عبد الرحمن بن خلدون، ثم دخل هذا العلم طي النسيان مع بداية التقهر العربي، إلى أن جاء المؤسس الفرنسي المجدد أوغست كونت والذي كان يلقي سلسلة محاضرات تزامنت مع دخول فرنسا إلى الجزائر ويحسب له تسمية هذا العلم بـ *sociologie*.

1.1 المرحلة الأولى فترة الاستعمار الفرنسي للجزائر:

ويصطلح على هذه المرحلة السوسيولوجيا الكولونيالية وتم في هذه المرحلة الممتدة من 1830 إلى 1962 التعرف على المجتمع الجزائري ودراسته في بنياته الاجتماعية والثقافية والاقتصادية بباحثين ومهتمين فرنسيين وأوروبيين، قصد فهم هذا المجتمع والتحكم فيه والقضاء عليه وبالتالي تطوير علم الاجتماع لخدمة أغراض إيديولوجية استعمارية ولصفة أقل لأغراض علمية تخدم البحث العلمي¹، ففي هذه الحقبة كان البحث والدراسة من أجل الوقوف على مواطن القوة والضعف لتحطيم المجتمع الجزائري وتشتيته وتجويعه وتقديره وتجهيله وبهذا العلم وغيره من العلوم يمكن أن تطمس شخصية الأمة الجزائرية وتصبح بذلك أمة لا تاريخ لها وتصدق أكذوبة أنها امتداد لفرنسا فرقتها البحر.

فحاولت بما أوتيت من فكر وقوة ومؤسسات من أجل استمالة الجزائريين والقضاء على إسلاميتهم ووحدهم ومقاومتهم التي كانت تتوحد تحت راية التوحيد والإيمان، فحولت المساجد والمدارس إلى إسطبلات والعلماء والدعاة إلى السجون والنقتيل والأجيال إلى المدارس الكولونيالية ومن خلالهم غرس قيم جديدة وغسل دماغ أفراد الشعب الجزائري من المتعلمين وقد نجحت هذه السياسة إلى حد ما حيث أخرت استقلال الجزائر إلى أكثر من قرن و32 سنة².

أما الجانب العلمي الأكاديمي فلا يمكن إغفاله من خلال شخصيات تركت بصمتها في مؤسسات اهتمت بالدراسة السوسولوجيا من هؤلاء الباحثين نجد أعمال جاك بيرك Jacques Berque الذي ترك أزيد من 43 مؤلف وحوالي 200 مقال تطرق فيها بالتحليل لواقع وطبائع الجزائريين وهو الآخر خلف من ورائه طلبة جزائريين اهتموا بدراسة شخصيته وتراثه بالدراسة والتحليل من أبرزهم أ. د راس المال عبد العزيز.

ومن الباحثين الذين اهتموا بالمجتمع الجزائري في الجنوب بالدراسات المونوغرافية للمدن الجزائرية والرهينة والتبشير للنصرانية والجوسسة ما قام به الضابط الفرنسي دي فوكو عبر مسيرة طويلة من المغرب الأقصى إلى بني عباس مروراً بتفيلالت وقصور أدرار واستقراراً بتمنراست وتأسيسه بها قلعة والتي قتل في وضوح النهار بها حينما علم التوارق بحقيقته، أما أعماله فترك موسوعة كبيرة وبلغة التوارق التيفيناغ والتقارير التي كان يرسل بهم إلى فرنسا.

وقد انصبت جل مواضيع هذه المرحلة أساساً دراسات حول الإسلام بدراسة الزوايا والأولياء الصالحين والمساجد والفرق الدينية كعدد رجالها وممتلكاتها... ودراسات حول المرأة لتفتيت نسيج المجتمع واعتبارها عاملاً من عوامل تخلف المجتمع الجزائري.

لا يمكن حصر السوسيولوجيا في هذه المرحلة والتي كانت تركز أساسا على الانثروبولوجيا لا سيما في عمق الصحراء الجزائرية، أما إدراج علم الاجتماع كتخصص في الجامعة بالجزائر فقد أدرج سنة 1952 ضمن معهد الفلسفة وتخرج منه عشرات الطلبة.

2.1 المرحلة الثانية لعلم الاجتماع في الجزائر (1962-1970)

ويمثل هذا التاريخ استقلال الجزائر وبداية عصر التنمية والبناء، وبالتالي مرحلة لمراجعة وتأسيس لرؤية جزائرية من خلال المناهج والتخصصات وتم إدراج علم الاجتماع ضمن كلية الآداب والعلوم الاجتماعية على غرار ما هو شائع في الدول العربية آنذاك ولعل من شخصيات الرعيل الأول نجد الدكتورة عبد الغني مغربي وعبد الرحمن بوزيدة وفاروق عطية وكلودين شولي، محفوظ سماتي ونور الدين حقيقي... الخ.

أهم ما ميز هذه المرحلة ما يلي:

- 1- إن الجامعة الجزائرية عاشت التبعية للمدرسة الفرنسية موضوعا ومنهجيا.
- 2- ارتباط النظام التعليمي الجزائري من حيث البرامج والغايات والاستراتيجيات بالمدرسة الفرنسية.
- 3- توجيه الخطاب السوسيولوجي بالفرانكفوني ونقله كإرث للطلبة والاعتماد على المدرسة الدوكايمية.
- 4- علم الاجتماع في هذه المرحلة يقتصر على النقل من غير تأصيل والتحصيل من دون تحليل³.

3.1 المرحلة الثالثة تمتد بين 1971 إلى 1984: عرفت الجزائر في هذه الفترة

تحولات عديدة متأتية من النظام القائم وفلسفة الحكم القائمة على الاشتراكية مما أثر

سياسيا واقتصاديا واجتماعيا ومست بذلك مجمل القطاعات خاصة قطاع التعليم العالي والبحث العلمي.

أهم ما ميز هذه المرحلة ما يلي:

1- رد الاعتبار للسوسيولوجيا بالقطيعة مع ما هو تقليدي وإعطاء عناية بالبحث العلمي لدفع عجلة الاقتصاد والرفي الاجتماعي.

2- تجنيد المنشغلين بعلم الاجتماع للدفاع عن الإيديولوجية الاشتراكية وهذا يعد تحول من الأكاديمي إلى الإيديولوجي لتنفيذ سياسة الحزب الحاكم.

3- تسييس علم الاجتماع والزج به إلى تمجيد الاشتراكية ومحاربة خلاف ذلك وفتح تخصصات تساير مشروع الدولة لا سيما علم الاجتماع الريفي والحضري، وعلم الاجتماع الصناعي.

4- ظهور انقسام في الساحة السوسيولوجية متناقضين ثوري تقدمي مشبع بالاشتراكية الماركسية وتيار ثاني رجعي برجوازي تكون في المعسكر الرأسمالي وبالتالي سار علم الاجتماع في اتجاهين متناقضين⁴.

4.1 المرحلة الرابعة علم الاجتماع من 1984 إلى 1998.

عرفت هذه المرحلة بداية أزمة في تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية ونفق الأزمة الاقتصادية، وبدوره انعكس على الجزائر باعتبارها تعتمد على الصادرات في المحروقات وتراجع في المشروع الصناعي، كما تسبب إلغاء الانتخابات التي أجريت 1988 في أزمة أمنية وطنية وصاحبها تحول في نظرة الدولة للعلوم الاجتماعية وعلم الاجتماع الذي كان في المرحلة السابقة ركيزة أساسية في الفلسفة التوجيهية للدولة، وبالتالي هذه المرحلة تغيرت الأولوية والاهتمام من قبل السلطة للجامعة فأصبحت الأولوية والأنظار تتجه إلى العلوم الطبيعية والتكنولوجية باسم التنمية والتغير⁵.

أهم ما ميز هذه المرحلة ما يلي:

- 1- الخوف والقلق التي مست الشغل الجزائري، وفرض حالة الطوارئ للحد من العملية الإرهابية لاستعادة الأمن والوضع العام لطبيعته.
- 2- انكماش البحث السوسولوجي في الجزائر وتراجع اهتمام السوسولوجيين بدراسة الواقع الاجتماعي للبلد.
- 3- امتداد أثر الأزمة الدموية (الإرهاب) إلى الحرم الجامعي وجعله ميدانا لتصفية بعض أفراد الأسرة الجامعية مما طال الأمر المنشغلين بعلم الاجتماع فمنهم من قتل ومنهم من سجن ومنهم من هاجر إلى خارج الوطن.

5.1 المرحلة الخامسة من سنة 1999 إلى يومنا هذا.

في هذه المرحلة بداية جادة للتعافي في الجزائر تقدمه برنامج سياسي اعتمد على قانون الوثام والمصالحة الوطنية، وظهور نمو اقتصادي وعودة بعض المشاريع التنموية لا سيما في المدن والقرى التي عاشت أقل خطورة أولم تمسها الأزمة الأمنية، ولكن بشكل أو آخر مست كامل مكونات المجتمع الجزائري سواء التجارة أو تنقل الأفراد أو عمل المؤسسات فانتشر الخوف وتعطلت آلاف المشاريع والمصالح العامة للشعب، ودمرت بذلك كل مكاسب التي حققتها الجزائر طيلة سنوات عديدة⁶، وشملت مجمل القطاعات والقطاعات الحيوية.

فقطاع التعليم العالي والبحث العلمي كما ذكرنا في المرحلة السابقة هو الآخر دفع الثمن لفقدان بعض المنشغلين والذين تميزوا بأطروحاتهم قبل الأزمة وأثناءها، استطاعت الجامعة خلال هذه الفترة التوسع والانتشار في مجمل ولايات الوطن معوضة للعشرية السابقة وتحصي الجزائر اليوم ضمن الشبكة الجامعية الجزائرية والتي تضم مئة وستة (106) مؤسسة للتعليم العالي، موزعة على ثمانية وأربعين (48) ولاية عبر التراب الوطني. وتضم خمسون (50) جامعة، وثلاثة عشر

(13) مركزا جامعيًا، وعشرون (20) مدرسة وطنية عليا وعشر (10) مدارس عليا، إلى جانب إحدى عشرة (11) مدرسة عليا للأساتذة، وملحقين (2) جامعيين. مرسوم تنفيذي رقم 03-279 مؤرخ في 24 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 23 غشت سنة 2003 يحدد مهام الجامعة والقواعد الخاصة بتنظيمها وسيرها⁷، المعدل بالمرسوم تنفيذي رقم 06-343 مؤرخ في 4 رمضان عام 1427 الموافق 27 سبتمبر سنة 2006⁸.

أهم ما ميز هذه المرحلة ما يلي:

1- توسع عدد الجامعات بشكل غير منتظر في كل ولايات الوطن ومن خلاله انتشار أقسام علم الاجتماع وخريجيه، ووصل فتح تخصص علم الاجتماع أقصى الجنوب بجامعة بشار جامعة ادرار جامعة غرداية والمركز الجامعي تمنراست 2005.

2- اعتماد نظام LMD كنظام تعليمي بديل للنظام الكلاسيكي وحسب المتابعين لم يخضع للدراسة والشروط الموضوعية للتطبيق مما زاد من تقاوم أوضاع الجامعة وظروف العمل إلى حد وصفها بالمحبطة كما لا تتوفر بعض المعاهد على ادني شروط العمل الضرورية⁹.

3- تراجع المستويات والاهتمام من قبل الطلاب عما كان عليه طلبة في عشرينات سابقة.

4- عدم ارتباط البحوث بالإطار العام للمشروع التنموي في مجال العلوم الاجتماعية، وتبعيته.

5- تعيش هذه المرحلة تجديد وتشريع في هيئة التدريس الجامعية وهجرة متزايدة في صفوف الأساتذة من ذي الرتب العليا والخبرة مما حدا بالجامعة إلى نقص في أساليب التسيير والتنظيم والاستغلال لما هو موجود¹⁰.

2. واقع البحث والإنتاج السوسيولوجي في الجزائر

مما سبق يمكن أن نختصر واقع البحث والإنتاج السوسيولوجي في المقرر الدراسي لإعداد الطالب في علم الاجتماع إعدادا أكاديميا من جهة، إلى جانب تقييم بحوث الطلبة في مراحل التخرج وتحصيل الشهادات والتناول السوسيولوجي ومستقبل هذه الأبحاث، أما الجهة الثالثة فتتمثل في الإنتاج السوسيولوجي للمشتغلين فيها كباحثين ويشمل الأمر المخابر ومراكز البحوث المتوفرة في الجزائر، ثم الجهود الجماعية والفردية.

1.2 المقررات الدراسية في نظام LMD

إن التحول الذي شهدته الجامعة الجزائرية للأسف لم يكن مخطط له من قبل ولم يأتي معبر عن آمال وتطلعات القائمين على العملية التدريسية التكوينية فبعدما كانت سنوات التدريس بأربع سنوات لتحضير شهادة الليسانس أصبحت ثلاث سنوات وبمعدل سداسيين لكل مستوى وموسم، وهذا في حد ذاته مشكل في ضغط البرنامج على حساب خفض عدد السنوات.

من حيث التحضير مناخ الجامعة لاحتضان هذا النظام لم يكن بالكافي ولم يعطى الوقت الكاف لمشاركة الأسرة الجامعية وتهيئتها مما جعل اليوم هذا النظام بالاسم أما التطبيق فهو كلاسيكي مما أغرق الجامعة الجزائرية في مشاكل لا حصر لها وهذا انعكس بدوره تكوين الطالب الجامعي عموما وفي علم الاجتماع خصوصا. بدل أن يركز النظام الجديد على تكوين متخصص من البداية إلى غاية التخرج فإذا به يقع في أصعب مرحلة ولم يقدم لها الحلول الواقعية وإنما تعليمات وزارية فعلى سبيل المثال جذع مشترك في السنة الأولى عرف تغييرين الأول أن عدد المقاييس المدرسة تشمل مقاييس في العلوم الإنسانية وعلم النفس،

والتغيير الثاني اعتمد جذع المشترك باسم العلوم الاجتماعية والاعتماد على مقاييس لعلم النفس وعلم الاجتماع ولكن أيضا كان فيه الأولوية أكثر لعلم النفس وعلوم التربية، ومشكل آخر تشتيت الطالب في هذه المرحلة التي تجعل الوصايا او المرافقة معطلة في كثير من الجامعات مما يصعب في التوجه الحقيقي للطالب.

وتسجل في هذا الصدد ملاحظة جد خطيرة يتم الآن تداركها وتتمثل في إعطاء الحرية لكل جامعة في إعداد دفتر الشروط في فتح التخصصات فأصبح الاسم والشهادة واحدة والمقاييس مختلفة من جامعة إلى أخرى فمثلا علم الاجتماع تنظيم وعمل هو نفس الشهادة في جامعة لمسيلة أو الجزائر او تمنراست ولكن تختلف المقاييس المدرسة مما طرح إشكالا كبيرا في تحويل الطلبة بين الجامعات او معادلة السنوات، ويتم الآن توحيد التخصصات والمقررات الدراسية، لأنها من جهة ثانية هذه الحرية كان يفترض أن تتماشى ومتطلبات السوق المحلية، غير أن الواقع عبر بوجود هوة بين الجامعة ومحيطها الاجتماعي والاقتصادي.

2.2 تقويم أعمال الطلبة عبر المستويات:

لا تزال الجامعة الجزائرية كما أسلفنا بعيدة عن محيطها وضعف التواصل المؤسسي بينهما مقارنة بما رأيت في ماليزيا أن الجامعة في علاقة متناغمة والمجتمع، وعودة المؤسسات إلى الجامعة في دراساتها وحل مشاكلها، لذلك نقيم أعمال الطلبة إلى ثلاث مستويات دراسية نوجزها فيما يلي:

1.2.2 التتويج بشهادة لليسانس:

ويتطلب من الطالب في هذه المرحلة الجامعية الأولى أن يقدم تقريرا بعد القيام بتريص بإحدى المؤسسات وإعداد مذكرة للتخرج، ومن هذا الموسم بات المنهاج الدراسي واحد على مستوى علم الاجتماع ويتطلب للتخرج الطالب القيام بتريص ميداني في أحد المؤسسات وإعداد تقرير لذلك، وبحث الطالب هنا اقل ما يمكن

وصفه ببحث إذ في عهد المذكرة الهدف منها تدريب الطالب على تطبيق المعلومات النظرية والتطبيقية التي أخذها في مساره الدراسي.

2.2.2 شهادة الماستر أو (الماجستير سابقا):

تتكتمش اليوم شهادة الماجستير بالجامعة الجزائرية اثر تعميم تطبيق نظام LMD في سنة 2013 وبقيت حتى مسمى مدرسة الدكتوراه التي انحصرت هي الأخرى، إذن تشهد الجامعة اليوم الطور الثاني للنظام المذكور والمتمثل في الماستر سواء المهني أو الأكاديمي الذي يفتح لطالب أفاق مواصلة دراسته الجامعية العليا، علما أن الماستر صنف على أنه تدرج وليس دراسات عليا في الجزائر، إلا أن بعد توحيد دفتر شروط التكوين في علم الاجتماع فان هذه المرحلة صارت بداية التخصص من الموسم القادم 2017 - 2018 بعدما توحدت لليسانس هذا الموسم جوان 2017 بعلم الاجتماع العام، وهذا عكس ما كان متوقع، إلا أن لتخرج الطالب بآبار بإعداد مذكرة للتخرج يحدد هو موضوعها وله الحرية شريطة تماشي الموضوع المختار مع التخصص وهذا المعمول به في الجامعة كلها.

وهنا تدرج الإشارة فيما يخص تسمية مذكرة بدل من رسالة في مرحلة الماجستير والغرض التسريع في أعمال الطلبة ونهاية المرحلة، والقفز في تطبيق هذا التحول الذي تعرفه الجامعة.

3.2.2 للحصول على شهادة الدكتوراه:

ويستلزم من الطالب أن يقدم أطروحة، وأصبحت الإجراءات مختلفة عما كانت عليه من قبل، إذن بعد مناقشة الطالب للماجستير وحصوله على معدل لا يقل عن 20/12 بإمكانه اختيار موضوع لأطروحته وبعد موافقة المجلس العلمي يحضر الطالب بحثه على مدار 4 سنوات، أما اليوم وضعت شروط بعد الحصول على

شهادة الماستر زايد المشاركة في مسابقة الدكتوراه وعند نجاح المترشح في المسابقة يدرس سنتين نظري وسنتين يكمل فيهما بحثه.

يمكن القول مما سبق:

. ان معظم هذه البحوث لا تصب في أي وعاء مؤسسي مما يجعلها عديمة الجدوى العملية، إذ لا ينبغي أن يفهم أن مستوى هذه البحوث متدني على العكس من ذلك فهي بحوث لا يستفاد منها، وبالتالي جهد مهدور بالنسبة للمجتمع.

. الحرية المطلقة للطالب في معالجة أي موضوع يرغب فيه، وقلما يواجه من قبل المشرف أو الهيئة العلمية، لضعف الربط ما بين المؤسسات والجامعة.

إن اغلب البحوث تعبر عن جهود فردية خاصة يتحمل جهدها ومصاريفها الطالب. غياب التكامل بين المؤسسات الجامعية في كل تخصص مما يضعف الجهد الوطني، وغياب التواصل والتكامل بين الجامعات العربية والإقليمية.

. لا يزال الاختلاف قائم بين تيارين يمثلان مدرستين مختلفتين إحداها فرونكوفونية والأخرى انقلوسكسونية، مما جعل علم الاجتماع في البحوث يخضع للتيار المسيطر في الجامعة، وهذا الصراع لا يخدم البحث الاجتماعي الذي كان من المفترض أن تتكامل المدرستين ويستفيد منهما علم الاجتماع والطالب الجزائري.

2.3 الإنتاج السوسيولوجي في الجزائر:

يمكن اعتبار الإنتاج السوسيولوجي من ثلاث زوايا، الأولى وتهتم الباحثين المنتمين إلى مخابر وفرق بحث، والثانية الباحثين الدائمين والمتواجدين في مراكز للبحوث، والثالث ويخص إنتاج الفردي أو الجماعي للباحثين مستقلا.

2.3.1 واقع الإنتاج السوسيولوجي المخبري:

تشهد مجمل المؤسسات الجامعية عدة مخابر تضم باحثين بمختلف رتبهم وطلبة الدكتوراه وتخصص الجامعة ميزانية لكل مخبر، كما نظمت العملية من حيث

سن تشريعات وقوانين تنظيمية، وإعطائها استقلالية مالية، وتصرف فيها جهود الباحثين مكللة بملتقيات وندوات وتبادل للزيارات خرج الوطن والتعرف على ما تزخر به جامعات مماثلة والاستعانة بالكفاءات، ويسعى المخبر إلى نشر أعمال أعضائه وتنميتها، إلى جانب إنشاء المجالات العلمية المتخصصة والمحكمة، وإصدار التقرير السنوي، ونهاية المسيرة البحثية بإصدارات فردية وجماعية كتب، ومجلات وملتقيات.

2.3.2 الإنتاج السوسولوجي عبر المراكز البحثية:

ورغم العدد المتزايد للخريجين والمنشغلين بالسوسولوجيا إلا أننا نسجل وطنيا مركزين اثنين الأول وهو المركز البحث في الاقتصاد التطبيقي من أجل التنمية ببوزريعة الذي تأسس سنة 1975 تحت وصاية وزارة التعليم العالي جامعة الجزائر واستقلاله عن الجامعة 1985 ويضم حاليا أربع أقسام بحث رئيسية:

- 1- قسم الاقتصاد الاجتماعي والتنمية البشرية
 - 2- قسم التكامل الاقتصادي الاقتصادي الكلي والبلدان الصناعية
 - 3- قسم الشركات الصناعية والاقتصاد
 - 4- قسم الزراعة والأراضي والبيئة¹¹.
- أما المركز الثاني فيوجد بوهان ويحمل اسم مركز البحث العلمي والتقني في الانثربولوجيا الاجتماعية والثقافية وقد تأسس في 23 ماي 1992¹².

د-المخابر

4.2 مراكز البحث في الجزائر وتضم احدا عشرة مركز

1. مركز تطوير الطاقات المتجددة (CDER)
2. مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني (CERIST)
3. مركز تطوير التكنولوجيات المتقدمة (CDTA)
4. مركز البحث العلمي والتقني في التلحيم والمراقبة (CRTI)

5. مركز البحث في التحليل الفيزيو-كيميا (CRAPC)
6. مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية (CRSTDLA)
7. مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي من أجل التطوير (CREAD)
8. مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية (CRASC)
9. مركز البحث العلمي والتقني في المناطق الجافة (CRSTRA)
10. مركز البحث في البيوتكنولوجيا (CRBT)
11. مركز البحث في تكنولوجيا نصف النواقل الطاقوية (CRTSE)

5.2 وحدات البحث: هناك أربع وحدات

1. وحدة البحث في المواد والطاقات المتجددة تلمسان (URMER)
2. وحدة البحث في العلوم الاجتماعية جامعة باتنة 1
3. وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية جامعة سطيف 2
4. وحدة البحث في العلوم الاجتماعية والصحة جامعة وهران 2 (GRAS)
- هـ-وكالات البحث وطنيا معتمدة 6 وكالات واحدة تهتم بالمجال 6. الوكالة الموضوعاتية للبحث في وحدة البحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية -مقرها البلدة.

3. الخلفية الإسلامية للتحليل السوسيولوجي:

نشير هنا إلى ملاحظة أشار إليها عبد العزيز خوجة أثناء مناقشته أسلمة المعرفة في مقال له " علم الاجتماع الإسلامي" بالجامعة الجزائرية المحتوى ودواعي النشأة رؤية نقدية، إذ يعتبر بان مرحلة الثمانينات فرضت تلقيح لمقاييس علم الاجتماع بما يستجيب لواقع التغيرات الجزائرية والعالمية بشكل جزئي في تلك الفترة، ويرى بان الحركات الإسلامية دعت إلى إعادة برمجة العلوم الاجتماعية وفقا لما تسميه بالشريعة الإسلامية أو أسلمة المعرفة¹³. وقد اختلف في تسمية مقياس علم

الاجتماع الإسلامي والغرض منه فعرف اسم علم الاجتماع الإسلام ولكن لم تتفق هذه التسمية مع الأساتذة المدرسين فكان يتأرجح بين تسميات منها علم الاجتماع الإسلامي، والدراسات السوسيولوجية للإسلام، وعلم اجتماع المجتمع الإسلامي.. ، وحسب خاجة وهو يذهب إلى أن اغلب أقسام علم الاجتماع في التسعينات كانت تقتصر إلى المتخصص أو من يدرس هذا المقياس وعلى أي أساس يسند له المقياس علما ان اغلب الأساتذة من الجيل المفرنس، لذلك اسند هذا المقياس لأساتذة من غير تخصص منهم القادمين من تخصصات أدبية، وقد عكس قاعدة تكوينية هشة.

وحسب ما درسنا هذا المقياس سنة 1997 على يد أستاذنا الفاضل رشيد ميموني فقد كان البرنامج-المقرر الدراسي-مدخلا حول محدودية علم الاجتماع الغربي في تناول المجتمعات الإسلامية، وإشارة إلى فشل المخططات التنموية في الأقطار العربية بعد الاستقلال وضرورة قيام نظرية بديلة، إلى جانب أن المقرر الوزاري وضع المفاهيم الأساسية لعلم الاجتماع الإسلام، والثاني الفكر الاجتماعي الإسلامي، والمحور الثالث خصص للمفكرين الاجتماعيين المعاصرين، والمحور الرابع يتناول بعض قضايا المجتمعات الإسلامية المعاصرة.

وبعد عشر سنوات عرف المقرر بعض التعديل والذي درست به في 2007 بالمركز الجامعي تمناست، خصص المحور الأول التطرق إلى مفاهيم علم الاجتماع الديني، المحور الثاني حول سياقات التاريخية التي جعلت من الإسلام موضوع للدراسة السوسيولوجية فتم تناول في السياق التاريخي الحروب الصليبية، الاحتلال والهيمنة الغربية، الاستشراق، أما في السياق المعرفي فيتناول المقرر البحث في أصل الدين، وفي المحور الثالث يركز على علماء الاجتماع الإسلام الغربيين، ويوازيه المحور الرابع التطرق إلى مجموعة من علماء الاجتماع المسلمين، ليختم

المحور الخامس حوصلة تكميلية عن قضايا معاصرة في علم الاجتماع الإسلام (اجتماعيا، سياسيا، ثقافيا، حركيا).

ما يلاحظ على هذا المقرر الوزاري أعطى صورة واضحة عما كانت عليه في المقررات السابقة، ويوحى بان من وضعه على دراية بجوانب علم الاجتماع وهو ما أثار استغرابي في سنوات 2007 وما بعدها في ترتيب المواضيع والتوزيع والحجم الزمني ووجدت الإجابة من قبل الأستاذ رشيد ميموني انه أحد الذين وضعوا هذا المقرر، ولكن خلال مسيرتنا التعليمية لم يكن أيامها الاهتمام بهذا المقياس على الرغم من ان البعض من كان يريد ان يكون تخصص بدل من مقياس مع مطلع الألفية الثالثة لعدة اعتبارات منها:

1. في الجنوب والذي يمثل العمق الجزائري والذي لم يتأثر بالاستعمار من الناحية العقائدية واللغوية للفترة مكوثه غير الطويلة، فتغدينا ونحن صغار بالتعليم القرآني والديني وكان موازيا للتعليم الرسمي فيما بعد سنوات الابتدائي، واستمر الأمر معنا إلى المرحلتين المتوسطة والثانوية، أما المرحلة الجامعة فذهبنا إلى العاصمة والتي أحسننا أنفسنا للوهلة الأولى أننا في مجتمع يشبه المجتمعات الأوروبية عادة وثقافة وسلوكا ربما.

2. التأصيل الديني والإشباع يمثل التنشئة الأسرية والمجتمعية التي تربي في أحضانها الباحث مشبعا بالأخلاق والقيم، وبالتالي هناك تقسيم للوقت والأدوار في مجتمعاتنا دون اختلال او تصادم، وهذا ما ينطبق اليوم في مجتمعات شرق آسيا، ماليزيا وسنغافورة... رغم هناك اختلافات عرقية، وعقائدية، ولغوية، إلا أن بنية المجتمع وتلاحمه متماسك.

3. أن علم الاجتماع الإسلامي يمكن أن يساهم في تكوين المصلحين والدعاة والمحللين، والباحثين الأكاديميين.

4. أن تخصص كهذا لا ينبغي أن ينطوي على مسائل الحلال والحرام وإنما إنتاج معرفة إسلامية تصلح لئن تعالج وتقدم التفسير والتحليل وفق مفهوم الحضارة والريادة التاريخية للدعوة الإسلامية من دار الهجرة، وتحقيق بذلك القطيعة الابستمولوجية عن النظرية الغربية، وهذا لا يعني عدم التفاعل والاستفادة من العلوم الغربية، وإنما في ضوء الشخصية ومقوماتها احل وأفسر قضايا مجتمعية.

وهذا يتطلب مناهج ومقررات تتماشى والتحول الحاصل وتقويم الإرث المتعاقب من الاستقلال إلى يومنا هذا، ومدى تعلق الجزائري بالتعرف على الحكم الشرعي، والفقهاء يدعون لذلك فالإمام مالك الذي ينتشر مذهبه بصورة تكاد تكون مطلقة في الجزائر ويليها المذهب الإباضي يمثلان مرجعية هذا المجتمع، أما المذهب الأخرى في الوقت الحديث لم تستطع الانتشار كثيرا.

وهذا ما يعكس الخلفية الاعتقادية للتحليل السوسيولوجي أكثر من ضرورة وإلا صار الحكم على محدودية علماء الاجتماع في بلدنا، فقد عشت ظاهرتين وأكثر،

1.3 تمثلت وأنا طفل في ثمانينيات القرن الماضي في مدينة عين صالح ظهور الثلاثية الكهربية، رغم وجود الثلاثية بقارورة الغاز لدى عدد محدود من الأسر، ولكن رغم محاسنها وضرورتها إلا أنذاك الأهالي لم ينكبوا على شرائها أكثر من انكبابهم على الفتوى الشرعية مدى جواز وعدم حرمة اقتنائها.

2.3 مع مطلع التسعينيات عاش المجتمع سؤال الحلال والحرام عند ظهور الهوائيات المقعرة، وسادت المجتمع المحافظ في الجنوب نظرة قاسية وتجريمية لكل من يقتني هوائي لبيته، ووصفه بالفاسد والسيئ.

وما تزال التكنولوجيا في وسائل الإعلام والاتصال تطرح هذا الجدل لما تسببه للمجتمع من تغير وفهم جديد، فإذا كان المجتمع بهذه الخلفية هل يحق للمحلل

السوسيولوجي أن يقدم تفسيره ونظريته على مجتمع يعيش فيه وتخفى عليه المحركات الخفية للطباع والسلوكات ثم يأتي من زمان آخر ومن مجتمع آخر ليطبق بأدوات منهجية نظريته الغربية التي درسها الغربيون بعيونهم في مجتمعاتهم، والمجال يتسع لعرض الأفكار ووجهات النظر الخاصة بنا رغم أن سيف الزمن لا يسمح قبل أن يصبح نظام التعليم السائد LMD كانت المطالبة على مستوى تخصصات علم الاجتماع ان يكون علم الاجتماع الإسلامي كتخصص مستقل يدرس بعدما كان مقياس في السنة الثانية، وشخصيا كنت أحمل تصور بيداغوجي اذ يمكن الطالب من التكوين المنفتح على مقاصد الشريعة وأصول الفقه ، والأحوال الشخصية في القانون الجزائري ، أما التجارب فهناك بلدان تحت المؤتمر الإسلامي لا نعرفها أحيانا حتى على الخريطة ذات تقدم وازدهار في ضوابط تقاليد عاداتها وانعكاسا لأخلاق دينها في سلوك مواطنيها ومؤسساتها كماليزيا وسنغافورة، وطاكجستان، وغيرها من البلدان بما في ذلك تركيا اليوم وإيران

وهذا التكوين في اعتقادي يثري الشهادات التي يمنحها قسم علن الاجتماع وتنوع مجالاته.

خاتمة:

ومما سبق يمكن استخلاص واستنتاج مايلي:

- * - غياب الرؤية الواضحة للسوسيولوجيا في الجزائر .
- * - الإنتاج المعرفي الزهيد والمقتصر في احيان كثيرة على المذكرات والرسائل وأطراح التخرج.
- * - هناك أهمية واضحة كدور يضطلع به علم الاجتماع في الجزائر في ظل التحول القائم وبإمكانه تقديم حلول ونماذج وخطط.

*- من العوائق الموضوعية تقييد علم الاجتماع وتبعيته للمدرسة الفرנקفونية أكثر والمدرسة الانجلوسكسونية، وتعارض خريجها على مستوى المجتمع.

*- إن التكوين الاجتماعي الحالي لا ينطبق كثيرا على طبيعة المجتمع الجزائري، ويعتمد بشكل شبه كلي على الخلفية النظرية الغربية، متحاشيا بذلك تراث والرصيد المعرفي للمجتمع الجزائري والحضارة الإسلامية التي ينتمي لها.

ومن أهم التوصيات ما يلي:

- 1- الاستعانة بالطلبة لتجميع وتدوين التراث الجزائري الشفوي وتوثيق المادي منه.
- 2- الاستفادة من إجراء تقصي وتحقيق في الأمثال والحكايات الشعبية.
- 3- الرجوع إلى المخطوطات في إعادة تصنيفها وتشجيع على دراستها لا سيما الاجتماعية منها والفقهية والرسائل التي كانت بين أهل الأمصار.
- 4- إعادة تحوير شهادة علم الاجتماع وتوسيع العاملين والدارسين في حقله (المحلل الاجتماعي، الأخصائي الاجتماعي، المصلح الاجتماعي، الموجه والمرشد الاجتماعي، الباحث الاجتماعي، ...).
- 5- تحرير علم الاجتماع كعلم تتطلبه المرحلة الراهنة والقادمة بدون قيود او وصاية.
- 6- إنشاء هيئة تضم السوسيولوجيين الجزائريين وعهد لها مهمة بلورة علم الاجتماع بما تتطلبه المرحلة والمجتمع الجزائري من الكفاءات الوطنية العلمية- جمعيات، ومخابر، ومراكز، ومجلس اجتماعي أعلى وطني.

المراجع:

- ¹ جمال معتوق، علم الاجتماع في الجزائر: من النشأة إلى يومنا هذا، الجزائر، ط 1، 2006، ص 97.
- ² محمد بن عودة، التجربة السوسيولوجية في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية، خميس مليانة 20.12.2012، ص 2.

³ نفس المرجع، ص 2.

⁴ نفس المرجع، ص 2.

⁵ جمال معتوق، السوسيولوجيا الكولونيالية من أجل قراءة نقدية جديدة، مجلة آفاق لعلم الاجتماع، عدد الأول (1) البلدة 2007، ص7.

⁶ محمد بن عودة، التجربة السوسيولوجية في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية، خميس مليانة 20.12.2012، ص 2.

⁷ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية سنة 2003، عدد 51، صفحة 15-4.

⁸ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية سنة 2006، عدد 61، صفحة 28-27

⁹ عبد الحفيظ مقدم، تصورات حول إصلاح المنظومة الجامعية، حوليات جامعة الجزائر عدد7، 1993، ص99.

¹⁰ عبد الله بوخلخال، الجامعة الجزائرية ووظيفتها البيداغوجية، حوليات جامعة الجزائر عدد7، 1993، ص89.

¹¹ www.Cread.dz

www.crasc.dz¹²

¹³ يمكن الرجوع إلى مقال للأستاذ عبد العزيز خواجه، مجلة الحياة، عدد 13 سبتمبر، المطبعة العربية غرداية الجزائر، 2009.